مجتمع للجميع: واقع العودة والإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش دراسة في السياسات الاجتماعية

ا.م.د. ميس محمد كاظم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / هيئة البحث العلمي / مركز البحوث النفسية

mais.m.kadhim@src.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٠/٢

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/١٠/٢٧

الملخص

تتجه انظار العالم لتجربة الحكومة العراقية في ضم رعاياها المتواجدين في مخيم الهول لما يمثله هذا المخيم من تهديد كبير للامن والسلم المجتمعي على مستوى العالم والشرق الأوسط وليس على مستوى العراق وسوريا فقط، اذ تعد واحدة من ابرز التجارب، تضم جوانب مهمة في التأهيل والادماج المجتمعي، ان موضوع الادماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش من المواضيع الحساسة والمعقدة يتطلب العمل عليها توازنا حقيقيا بين الاعتبارات الأمنية من جهة والاعتبارات الاجتماعية والإنسانية من جهة اخرى، ويشمل التركيب الاجتماعي لهذه الأسر زوجات وأبناء عناصر التنظيم او حتى الأقارب من الدرجة الأولى ممن لم يثبت تورطهم في إعمال العنف والإرهاب ، إذ تأتي أهمية الادماج المجتمعي في منع التطرف المتجدد الذي ينتج غالبا عن التهميش والوصم الذي قد يدفع البعض نحو التشدد او الانتقام فضلا عن تعزيز الأمن والاستقرار الذي يسهم في تقليص البيئة الحاضنة للفكر المتطرف وأهمية الاعتبارات الإنسانية لاسيما كثير من أفراد هذه الأسر من النساء والأطفال وينظر لهم بأنهم ضحايا أكثر مما هم جناة، ان البحث الحالي اعتمد على المنهج الاجتماعي التحليلي وفقا لمعطيات الواقع والملاحظات الميدانية وذلك بهدف التعرف على واقع العودة والإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش، فضلا عن دراسة مدى تقبل المجتمعات المحلية لفكرة إعادة الإدماج وفق السياسات والآيات المتبعة ومن ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث إن نسبة عالية جدا من هذه الاسر لهم نوايا جادة وحقيقية للعودة والاستقرار في مناطقهم الأصلية او مناطق بديلة وكذلك مساعدة الأجهزة الأمنية والبدء بحياة جديدة والمشاركة المجتمعية ، كما لديهم محذورات تتعلق بمرحلة الاندماج تتمثل في الحصول على الخدمات والعمل وكذلك الحصول على سكن مناسب الامر الذي يتطلب الدعم والإسناد من الجهات ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية : الادماج المجتمعي ، اسر داعش ، مجتمع للجميع.

A Community for All: Intentions of Return and Social Integration of Families of ISIS-Associated Individuals A Social Analytical Study

Dr. Mais Mohammed Kadhim
Ministry of Higher Education and Scientific Research / Scientific Research Authority / Psychological Research Center

Date of Submission: 2/10/2025
Date of Acceptance: 27/10/2025

Abstract

The world's attention is focused on the Iraqi government's experience in integrating its citizens in the Al-Hol camp, as it is considered one of the most prominent experiments in the world, encompassing important aspects of rehabilitation and social integration.The social integration of families associated with ISIS is a sensitive and complex issue, requiring a genuine balance between security considerations on the one hand and social and humanitarian considerations on the other. The social composition of these families includes the wives and children of ISIS members, or even first-degree relatives who have not been proven to be directly involved in acts of violence and terrorism. The importance of social integration lies in preventing renewed extremism, which results from marginalization and stigma, which may push some toward extremism or revenge. It also enhances security and stability, which contributes to reducing the environment conducive to extremist ideology. Humanitarian considerations are also important, especially since many members of these families are women and children, who are viewed more as victims than perpetrators. The current research relied on a socio-analytical approach, based on real-life data and field observations, with the aim of identifying the intentions of return and social integration of families associated with ISIS. It also examines the extent to which local communities accept the idea of reintegration in accordance with established policies and practices. One of the most significant findings of the study is that a very high percentage of families of those associated with ISIS have serious and genuine intentions to return and settle in their areas of origin or alternative locations, as well as to assist the security services, start a new life, and participate in the community. They also have significant reservations regarding the integration phase, such as obtaining a job opportunity or obtaining suitable housing, which requires support and assistance from relevant authorities.

Keywords: Social integration, ISIS, a society for all.

المقدمة

تمثل عودة العوائل العراقية من مخيم الهول في شمال شرق سوريا واحدة من أكثر القضايا الأمنية والإنسانية حساسية وتعقيد في مرحلة ما بعد داعش وهي مرتبطة بشكل مباشر بملف إعادة الإدماج والمصالحة المجتمعية وبرامج التأهيل النفسي والمجتمعي ،اذ يقع مخيم الهول في محافظة الحسكة ويدار من قبل قوات سوريا الديمقراطية بدعم دولي ، ويضم حوالي (٤٩) الف فرد اغلبهم من النساء والأطفال من جنسيات متعددة ، يشكل العراقيون النسبة الاكبر ويقدرون ب(٢٥) الف فرد، وبهذا لابد من تسليط الضوء على الدوافع الأساسية لعودة العوائل العراقية والتي تتمثل بالضغط الإنساني والدولي لإغلاق المخيم بسبب سوء الأوضاع ، والقلق المتزايد من تطرف الجيل الجديد بسبب التنشئة الاجتماعية داخل المخيم، فضلا عن مصلحة الأمن الوطني في السيطرة على الوضع عبر اعادة هذه العوائل الى العراق وإخضاعهم للمراقبة والتأهيل كجزء من خطة الحكومة العراقية لإغلاق ملف داعش واستعادة النازحين.

ان إلية عودة العوائل الى العراق تتطلب تنسيق امني ودبلوماسي بين العراق وقسد وكذلك فحص امني شامل لكل فرد قبل دخولة الى الأراضي العراقية ، فضلا عن الإيواء المؤقت في مركز الأمل للتأهيل المجتمعي الكائن في القيارة والذي يعد محطة لتأهيل العائدين وفترة المكوث فيه (٣) أشهر قابلة للزيادة يخضع فيه الإفراد لبرامج التأهيل النفسي والاجتماعي والصحي والتعليمي وكذلك المعاشي ، اذ تبنت وزارة الهجرة والمهجرين مجموعة من برامج التأهيل بالتعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية الهدف منها تأهيل العائدين وفق خطة مدروسة ومحددة وعلى اكثر من جانب ومستوى، فضلا عن التقييم الدوري للإفراد داخل وخارج المركز من اجل استيفاء متطلبات المغادرة بالرجوع الى منطقة الأصل او اختيار مكان بديل وفق معطيات الحالة.

ان البحث الحالي يسعى الى تحليل معطيات الواقع للتعرف على نوايا العودة والادماج المجتمعي لاسر المرتبطين بداعش، فضلا عن دراسة مدى قبول المجتمعات المحلية لفكرة اعادة الإدماج وفق السياسات والآيات المتبعة.

أولا : الإطار العام للبحث

١- مشكلة البحث

يعد موضوع بناء السلام والتعايش السلمي من الموضوعات الهامة التي باتت تحتل مراتب متقدمة في اولويات المجتمعات اذ أضحت اكثر الدول تفتخر بمستوى تحقيقها للسلم المجتمعي كونه اصبح بوابه مهمة

لتحقيق الاستقرار والتقدم في المجتمعات فعن طريقة يشعر الفرد بالأمن والحرية والابداع الذي ينعكس بنتائجه على كافة جوانب الحياة المجتمعية، شهد المجتمع العراقي موجات نزوح عارمة نتيجة سيطرة تنظيم داعش على نينوى ثانى اكبر مدن العراق والتوسع في محافظة صلاح الدين وكركوك والانبار وجزءا من محافظة ديالى ، اذا وصفت اوضاع النزوح في العراق بعد عام ٢٠١٤ من اعقد الأزمات الاجتماعية والتي جاءت نتيجة لتصاعد العنف والنزاع المسلح وبلغ عدد النازحين بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٧) اكثر من (٦) ملايين فرد موزعين في المخيمات والمناطق المضيفة ، وبعد اعلان النصر على داعش في عام (٢٠١٧) بدأت الحكومة العراقيه والمنظمات الدولية بتنفيذ برامج العودة والادماج المجتمعي وحتى عام (٢٠٢٣) عاد نحو (٤.٩) مليون نازح الى مناطقهم ولكن اكثر من (١.٢) مليون فرد ما زالوا نازحين داخليا ، ومن الواضح ان هناك حاجة ملحة لتشجيع سياسات الاندماج و اعادة جسور الثقة بين مكونات النسيج الاجتماعي.

بعد التراجع الميداني لتنظيم داعش اتخذت اسرهم مخيم الهول في محافظة الحسكة شمال شرق سوريا ملاذا امنا اذ يضم حوالي (٤٩) الف فرد اغلبهم من النساء والأطفال من جنسيات متعددة ، يشكل العراقيون النسبة الأكبر ويقدرون ب(٢٥) إلف فرد، و(١٨) الف مواطن سوري ،وحوالي (٨) الف مواطني الدول الاخرى ومن جنسيات متعددة.

حسب تقارير الامم المتحدة ياتي اكثر من (٥٠٪) من العراقيين في مخيم الهول من محافظة الانبار وبالدرجة الاولى من قضاء القائم، وياتي عدد اقل من محافظة صلاح الدين اكثر من خمسة الاف معظمهم من سامراء وتكريت، ومن محافظة نينوى (٤٣٠٠) اكثر من (٥٠٪) منهم من مدينة الموصل.

بدأت العودة الطوعية بعد قرار الحكومة العراقية في منتصف عام (٢٠٢١) في اعادة عائلات المرتبطين بداعش وتفويجهم على شكل وجبات متتالية وفق خطة امنية وانسانية محكمة الى جانب الضغط الدولي في استلام الدول رعاياها المتواجدين في مخيم الهول وتقليص المساعدات الدولية ، اذ اعادت الحكومة العراقية حتى ايلول (٢٠٢٥) تسعة وعشرون وجبة أي اكثر من (١٩٠٠٠) فرد أي ما يعادل حوالي (٢٤٤٨) عائلة، اما العدد المتبقي في مخيم الهول لا يتجاوز الثلاث وجبات، حيث تم تأهيل ودمج (١٢٥٦٤) فردا في مجتمعاتهم الاصلية غالبيتهم من النساء والاطفال وبنسبة تفوق ٨٠٪.

رافقت عودة العوائل الى العراق تحديات ومخاوف اجتماعية وامنية لاسيما مع وجود تقارير تفيد بتورط بعض النساء في اعمال العنف والارهاب خلال فترة سيطرة التنظيم وكذلك وجود جماعات لازالت تتبنى افكار التنظيم المتطرفة وتسعى بشكل او باخر الى إعادة تفعيل هذه الافكار وبشتى الطرق، فضلا عن الوصم الاجتماعي الذي يواجه العائلات العائدة التي تحول دون تحقيق اهداف سياسات الادماج المجتمعي ، تتمحور مشكلة البحث الحالي في التسؤلات الاتية:

١- ما واقع العودة لاسر المرتبطين بداعش؟

٢- ما التحديات التي تحول من دون ادماجهم في المجتمع؟

٣- ما مدى استعداد المجتمعات المحلية لتقبل عودتهم بما يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي؟

٤- ما مدى استعداد المؤسسات الحكومية لهذه العودة بما يحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي؟

٢- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث الحالي من الواقع الاجتماعي والإنساني الحساس الذي تمثله اسر المرتبطين بتنظيم داعش والذين يجدون أنفسهم اليوم في موقع هش بين وصمة الانتماء وحاجة المجتمع إلى السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، فعلى الرغم من ان هذه الأسر لم تشارك فعليا في الإعمال الارهابية، إلا أنها تتعرض لإشكال متعددة من النبذ والتهميش والتمييز الاجتماعي، مما يعقد من فرص اندماجهم ويهدد النسيج المجتمعي، يتناول البحث قضية نوايا العودة أي البوادر والمؤشرات التي تظهر لدى هذه الأسر للاستقرار والاندماج من جديد ويرصد العوامل الاجتماعية والنفسية والسياسية التي تعوق أو تيسر هذه العملية كما يسلط الضوء على دور المجتمع والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في إنجاح أو فشل مسارات العودة.

تكمن أهمية البحث ايضا في كونه يسهم في:

١- توفير مخرجات معرفية لصناع القرار تسهم في تطوير سياسات شاملة ومستدامة لإعادة الاندماج.

٢- تحقيق العدالة الانتقالية الاجتماعية عبر الفهم المتوازن لاحتياجات الافراد والمجتمع على حد سواء.

٣- المساهمة العلمية لفهم تداعيات ما بعد الصراع في العراق، من زاوية نادرا ما يتم التطرق إليها بعمق وهي الجانب الاجتماعي لأسر الجناة أو المرتبطين بهم، في مقابل التركيز التقليدي على ضحايا التنظيم فقط.

٣- أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى الأتي :.

١- تحليل الأطر النظرية التي تفسر ظاهرة الرفض أو القبول المجتمعي لأسر المرتبطين بالتنظيمات المتطرفة.

٢- تفسير العلاقة بين وصمة الانتماء والتهميش الاجتماعي، وبين فرص إعادة الاندماج.

٤- التعرف على البرامج الخاصة بالتأهيل وإعادة الإدماج المتبعة داخل مركز الأمل للتأهيل المجتمعي.

٥- تشخيص التحديات الاجتماعية والنفسية التي تواجه أسر المرتبطين بداعش أثناء محاولات العودة إلى مجتمعاتهم.

٦- رصد مواقف المجتمع المحلي (الأفراد والمؤسسات) تجاه عودة هولاء الأسر وتحليلها.

٧- تقديم سياسة اجتماعية مقترحة في التأهيل والإدماج المجتمعي .

ثانيا : إجراءات البحث العلمية والمنهجية

١- **منهج البحث:** يعتمد البحث الحالي على منهج التحليل الاجتماعي، من خلال مراجعة الادبيات ذات الصلة والعمل الميداني ومقابلة الاسر والعاملين معهم خلال الاربعة سنوات السابقة، فضلا عن التلاقح العلمي والمعرفي وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال والمؤسسات الحكومية المنفذة للبرامج.

٢- **نوع البحث:** يعد البحث الحالي والموسوم(**مجتمع للجميع: نوايا العودة والاندماج المجتمعي لاسر المرتبطين بداعش)** من البحوث الوصفية والتحليلية ، لانه يهدف الى تحليل الأطر النظرية التي تفسر ظاهرة الرفض أو القبول المجتمعي لأسر المرتبطين بالتنظيمات المتطرف، وكذلك تشخيص التحديات الاجتماعية والنفسية التي تواجه هذه الاسر اثناء محاولات العودة والإدماج ، فضلا عن التعرف على البرامج الخاصة بالتاهيل وإعادة الادماج، بهدف التحليل واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات والمقترحات من اجل مجتمع أفضل .

ثالثا : المفاهيم والمصطلحات العلمية

١- مجتمع للجميع

وهو المجتمع الذي يضم كل المكونات الدينية والثقافية والاجتماعية والعرقية ، فضلا عن السعي لتلبية الحاجات الأساسية والثانوية لهم [١].

٢- الادماج المجتمعي

هو العملية التي يتم من خلالها تمكين الافراد او الجماعات المهمشة من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مجتمعهم مع ضمان حصولهم على حقوقهم الكاملة عبر تهيئة بيئة امنه وشاملة تضمن الحقوق والفرص المتساوية في التعليم والصحة والعمل والسكن مع ازالة الحواجز الاجتماعية والنفسية [٢].

كما يعرف الادماج المجتمعي باعتباره نهج تنموي واجتماعي يهدف الى دمج الافراد والجماعات الضعيفة او المستبعدة مثل ذوي الإعاقة او الأقليات او العائدين من النزاع في النسيج المجتمعي عبر توفير فرص متكافئة وبيئة داعمة[٣].

٣- اسر داعش

داعش: هي اختصار لكلمة (الدولة الاسلامية في العراق والشام) وهو تنظيم إسلامي إرهابي بدا ممارسة نشاطة منذ عام ٢٠١٤ وتم احتلال بعض المحافظات العراقية وأعلنوا الدولة الاسلامية تحت مفهوم الخلافة بقيادة زعيمهم ابو بكر البغدادي[٤].

اسر داعش: هي العائلات التي تربطها صلات مباشرة او غير مباشرة بإفراد منتمين لتنظيم داعش سواء كانوا إباء او أزواج او أبناء وتوجد هذه العائلات غالبا في مخيمات النزوح او الاحتجاز وتواجه تحديات اجتماعية وأمنية وقانونية متعددة[٥].

كما يتم تعريفهم أيضا هم إفراد الأسر الذين يرتبطون بعلاقات قرابة مع عناصر تنظيم داعش وينظر اليهم غالبا من قبل المجتمع المحلي على انهم يحملون وصمة اجتماعية او تهديدا امنيا محتملا حتى و ان لم يشاركوا فعليا في الإعمال الإرهابية[٦].

كما توصف بانها الأسر التي يثبت إن احد إفرادها انتمى او قاتل ضمن صفوف تنظيم داعش وتخضع هذه الأسر غالبا إلى للتدقيق الأمني وتواجه صعوبات في العودة والإدماج في مناطقهم الأصلية نتيجة الرفض الاجتماعي او الإجراءات القانونية [٧].

رابعا : المقاربات النظرية المفسرة للبحث

تمثل قضية إدماج اسر المرتبطين بتنظيم داعش إحدى اعقد الإشكاليات الاجتماعية وأكثرها حساسية في المجتمعات الخارجة من النزاع ولاسيما في المجتمع العراقي، فهذه الفئة من السكان تعاني من الوصم الجماعي والإقصاء المؤسسي والرفض الاجتماعي ما يجعل إدماجها تحديا مزدوجا يتطلب فهما عميقا من جوانب متعددة وفي هذا الإطار تقدم القراءات السوسيولوجية عددا من التفسيرات المهمة التي يمكن من خلالها تحليل هذا الموضوع:

١- المقاربة الوظيفية

اهتم العالم " **روبرت ميرون** R. merton " بفكرة التوازن وهو يعرف بذلك الوظائف بكونها المساهمات او النتائج التي تؤدي الى تكيف او توافق نسقآ معينآ وأن أجزاء النظام إذا فشلت في تحقيق أهدافها نجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي اذ يعتقد أن النظم الاجتماعية ينجم عنها أحيانا بعض الأضرار أو الخلل الوظيفي، أي ان بعض النتائج السلبية تؤدي إلى فشلها في تحقيق رفاهية المجتمع ونجد

أن هذه النظم تقلل من تكيف النسق أو توافقه وتجعله في حالة من عدم التوازن ترى هذه المقاربة أن استقرار المجتمع يعتمد على أداء كل أجزائه لوظائفها بشكل متكامل ويعد فشل الأسرة في الاندماج بعد الأزمة تهديدا لوظيفة الأسرة كحاضنة للتنشئة الاجتماعية، ومن هذا المنظور فان إعادة إدماج أسر داعش تندرج ضمن عملية استعادة التوازن والوظيفة الاجتماعية للأسرة والمجتمع ككل [٨] .

٢- المقاربة الصراعية

تنظر هذه المقاربه إلى الإدماج الاجتماعي كصراع بين الفئات المهيمنة والمهمشة وتفسر إقصاء أسر داعش بوصفه نتاجا لصراعات السلطة والسيطرة والخوف من الآخر، وفقا لهذه الرؤية فإن رفض الإدماج ليس مسألة أخلاقية فحسب بل يعكس علاقات قوة ومصالح اجتماعية وأمنية متشابكة.

٣- مقاربة الوصم الاجتماعي

يشير مفهوم الوصم الى صفات سلبية وتحقيرية يملكها الفرد ويرى جوفمان هناك انماط من الوصمة ترتبط بالتشوهات الجسدية ومثالب السمعة الشخصية وخاصة الناتجة عن سلوكيات الافراد، تفسر هذه النظرية كيف تؤدي الهوية الموصومة مثل "عائلة داعشي" إلى الإقصاء الاجتماعي والتمييز حتى لو لم يشارك الفرد بأي سلوك إجرامي مدان، بالنسبة لأسر داعش فان الاسم وحده أو الصلة القرابية قد تكفي لرفضهم اجتماعيا، مما يجعل الإدماج يتطلب جهودا مضاعفة لإزالة الوصمة وإعادة تعريف هويتهم الاجتماعية ، حيث يرى عالم الاجتماع الالماني يورغن هاربرماس ان الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس بتفجر ازمة الهوية، وبهذا يعد الوصم بالارتباط من اكبر المعضلات التي تواجهه هذه الاسر كونهم لم يفعلوا محذورا او ما يخالف القانون وانما مجرد ارتباط بمن فعل محذورات سابقا[٩].

٤- مقاربة رأس المال الاجتماعي

يشير عالم الاجتماع جيمس كولمان الى ان راس المال الاجتماعي بوصفة سلوكا تعاونيا يقود الافراد الى الرفاهية الاجتماعية و هو بهذا الوصف يعد ذا منفعة عامة ، تنظر هذه المقاربة إلى أن الروابط والعلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة تسهل عملية الإدماج المجتمعي ،ان أسر داعش غالبا ما تفقد رأس مالها الاجتماعي بسبب الانقطاع عن المجتمع أو فقدان الدعم العائلي، ما يجعل الإدماج تحديا يتطلب إعادة بناء شبكات الثقة والانتماء [١٠].

٥- مقاربة التماسك الاجتماعي

تركز هذه المقاربة على أهمية الثقة والعدالة والمشاركة في بناء مجتمع متماسك وتوضح أن فشل المجتمع في قبول هذه الأسر قد يضعف من تماسكه الداخلي، من هذا المنظور،فان ادماج الأسر هو مؤشر على مدى نضج المجتمع وقدرته على تجاوز النزاع واعادة بناء العقد الاجتماعي.

بهذا تظهر المقاربات السوسيولوجية أن ادماج أسر داعش ليس مجرد عملية ادارية أو قانونية، بل هو تحول بنيوي في نظرة المجتمع إلى مفاهيم الهوية والانتماء والمواطنة، ونجاح هذه العملية يتطلب تجاوز الخوف والوصم وتفعيل اليات المصالحة والعدالة الانتقالية بما يضمن إعادة دمج هذه الأسر دون تهديد التماسك الاجتماعي.

خامسا : قراءات سوسيولوجية في التأهيل والإدماج المجتمعي

١- **مجتمع للجميع / الالتزام بالجميع:**تضم اغلب المجتمعات مجموعات دينية وثقافية واجتماعية متنوعة وبدرجات متفاوتة تتمتع عادة بمستويات متباينة من تلبية الحاجات الأساسية والثانوية ، وحتى في المجتمعات المتقدمة لا تزال جماعات عرقية معينة تواجه التمييز وسلبها الكثير من الحقوق الي كفلتها الدساتير والقوانين الأمر الذي يتبلور عنه زعزعة الأمن والاستقرار لتلك المجتمعات ، وللتمييز المزمن أثار مزمنة أيضا ، وقد أصبح ضمان القضاء على التمييز وتحقيق المساواة في المعاملة بما في ذلك توفير برامج خاصة للفئات المحرومة وسيلة لا غنى عنها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي [١١].

أن الالتزام بجميع أفراد المجتمع على المستويين الوطني والعالمي يتطلب تامين الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ومياه وصرف صحي وامان عام وتامين العمل اللائق للجميع قرارا اجتماعيا وسياسيا حازما يضع الأساس الصلب لبناء منعة المجتمعات ومواطنيها على المدى الطويل وهذا الالتزام يعزز قدرة الأفراد والمجتمعات على التصدي للانتكاسات والتعافي منها بينما يعترف بان بعض الفئات هي اكثر تعرضا للمخاطر من غيرها و تحتاج الى دعم اضافي ، كما ويتطلب بناء المنعة البشرية مؤسسات مسؤولة ومن الضروري اعتماد السياسات الفاعلة وتامين الموارد الكافية ، ولاسيما ان الدول التي تعترف بمشكلة انعدام المساواة وتتخذ التدابير اللازمة للحد منها بين مختلف الفئات (عدم المساواة الأفقية) هي أكثر قدرة على العمل بمبدأ الالتزام بالجميع وبناء التماسك الاجتماعي ودرء الأزمات والتعافي منها [١٢].

٢- **المجتمعات المنقسمة / دوامة المخاطر وانعدام المساواة :**" أن حروب اليوم سواء كانت قتالا تقليديا على شكل نزاعات أهلية او بالمشاركة في حروب غير متناظرة ، قد أدت إلى عدد اكبر من الأشخاص المشردين

داخليا ومن اللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية ، مما أدى إلى عواقب إنسانية وخيمة ، ان ضعف الدولة وعدم مقدرتها على القيام بالواجبات الأساسية الملقاة على عاتقها للإيفاء بالتزاماتها أمام مواطنيها سمح بظهور جهات فاعلة داخل الدولة تحظى باكتساب قدر كبير من السلطة سواء كانت هذه الجهات صناعات استخراجية متعددة الجنسيات او جماعات مسلحة تتحكم في ارض شاسعة [١٣].

في المجتمعات المنقسمة التي تسودها النزاعات تتجذر المخاطر الدائمة في حالات الإقصاء المزمن وضحيتها النساء في المجتمعات الأبوية اذ تعيش النساء الإقصاء والتمييز في ظل ممارسات وأعراف ثقافية عميقة الجذور فتحد من خيارات وحريات النساء ، وللمؤسسات المسؤولة والخاضعة للمساءلة دور فاعل في تجاوز شعور الاجحاف والإقصاء والضعف الذي يثير الاستياء في المجتمع ومن الضروري أيضا تشجيع مشاركة المواطنين والتعبئة الجماعية لضمان اعتراف الدولة بمصالح الفئات الضعيفة وحقوقها لاسيما الفئات المتأثرة بعمليات الصراع والنزاعات ، كما بإمكان الدول ان تتدخل للحد من انعدام المساواة باتخاذ مزيج من الإجراءات على مستوى السياسة العامة ، فضلا عن تغيير الأعراف لبناء ثقافة التسامح وتعميق التماسك الاجتماعي فالمجتمعات المتماسكة هي أكثر قدرة على حماية الأفراد من الصدمات وأكثر استعداد للقبول بالسياسات التي تبنى على أساس الالتزام بالجميع ويرتبط ضعف التماسك الاجتماعي غالبا بحالات النزاع والعنف ولاسيما في حالات عدم المساواة في الاستفادة من الموارد والمكاسب وعدم القدرة للتصدي بفاعلية لأي تغير اقتصادي او اجتماعي او سياسي مفاجئ [١٤].

٣- **رأس المال البشري والاجتماعي والقدرة على الصمود:** لتعزيز قدرة المجتمع على الصمود أمام التحديات يؤدي رأس المال البشري والاجتماعي دورا هاما للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر وبناء مجتمع المنعة ، ولاسيما في الوقت الذي أصبحت الدولة تعاني من أزمات مركبة وتشظي في بناها الاجتماعية وتفكيك في منظومات صنع السياسات العامة التي تحكم وتحدد كيفية التخطيط والاستجابة للكوارث والأزمات ، اذ يصبح الرصد البشري والاجتماعي محورا رئيسا وصمام أمان المجتمع للتامين ضد الإخطار المحدقة والتيارات المتربصة ومنع الانزلاق والتشظي والحد من خسائر يدفع ثمنها الجيل الحالي والأجيال اللاحقة ، حيث كشفت الازمة المركبة عن الروح الإنسانية المتفاعلة ومستوى نسبي من التضامن ووحدة الهدف وبهذا يعد راس المال البشري والاجتماعي حجر الزاوية في رسم السياسات الناجعة للوقاية من الخسائر الناتجة عن

تراكم الازمات لتشكل بالنتيجة الأساس الصلب لصمود المجتمع واستقراره وتخفيف الكلف الاجتماعية عن كاهله [١٥].

أن تمكين الناس في مجتمعات ما بعد النزاع يتطلب بيانات مفصلة إحدى أهم هذه البيانات هي بيانات رأس المال الاجتماعي و الوضع الاجتماعي ، وفي ظل ظروف العراق يتطلب الأمر زيادة الاستثمار في مجالات التدخل وإعادة التأهيل و تعزيز جهود أعادة الاندماج عن طريق الاستثمارات المرنة و الشاملة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات تحسبا لردود فعل عكسية من الفئات الهشة والمستبعدة والمهمشة والفقيرة ، لهذا نرى وجود صلة مباشرة بين راس المال الاجتماعي والمرونة و بين امتلاك الخيارات ومبادئ الحد من مخاطر الأزمات ولاسيما في المحافظات والاقضية التي تعرضت للنزوح الداخلي و النزاعات المسلحة [١٦].

تبرز أهمية رأس المال الاجتماعي عن طريق سعيه للتخفيف من الصدمات ودرء المخاطر وبناء مجتمع المنعة ولاسيما في ظل الأزمات التي تعاني منها الدولة المعاصرة سواء كانت تلك الأزمات مالية أو تشظي في بناءها الاجتماعي و تفكك منظومات صنع السياسات العامة التي تحكم وتحدد كيفية التخطيط والاستجابة للكوارث والأزمات ، ومن ثم يصبح راس المال الاجتماعي صمام الأمان للتامين ضد الأخطار المحدقة التي كثير ما تستهدف زعزعة امن المجتمع و استقراره [١٧].

٤- **تحويل الهشاشة الى فرصة للتجديد/ التماسك الاجتماعي** تعكس المجتمعات المتماسكة احترام حقوق جميع فئات المجتمع المختلفة وتعزز هذه المجتمعات العلاقات عبر العرق والدين والطبقة والجوار والمنطقة الثقة والاعتماد المتبادل عبر الأخر الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن الشخصي والجماعي من خلال المعايير المشتركة ، كما يقلل التماسك الاجتماعي من خطر السلوك المعادي للمجتمع وشعور الفرد بالاغتراب الذي يؤدي الى التطرف العنيف ، وفي الممارسة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن وصف التماسك الاجتماعي من خلال بعدين رئيسيين : البعد العامودي يشمل الثقة بين الحكومة والمجتمع والثقة في القادة والمؤسسات والعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل الانتخابات وتحقيق العدالة ، أما البعد الأفقي يصف الثقة والعلاقات والتفاعلات بين الناس في المجتمع عبر الفئات المتمثلة في موضوع الهوية أو البني الاجتماعية الأخرى بما في ذلك العرق او الطبقة ، كما ويعد التماسك الاجتماعي أداة ثاقبة لآليات منع

النزاعات وبناء السلام فهو يحدد العوامل الموضوعية والذاتية التي تكمن وراء الديناميكيات الاجتماعية وتربطها باليات الاتصال والعمل المشترك لمنع التصعيد [١٨].

بينت الأزمات المتواصلة والمركبة أوجه القصور في المجتمعات وهشاشة أوضاعها بفرضها ضغوطا جديدة وهي تعاني في الأصل من ضعف القدرة على الاستجابة التي قد تؤدي الى المزيد من الاضطرابات الاجتماعية والعنف وعدم الاستقرار ، ولما كان السكان هم في نهاية المطاف اكبر ضحايا الصراع وانعدام الاستقرار فأن الأمر يتطلب حلولا اجتماعية مستدامة تعالج الحواجز طويلة الأمد التي تعوق تنمية المجتمعات مثل الإقصاء والتهميش وانعدام المساواة ، حيث تتيح المرونة الاجتماعية فرصة للأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات الهشة لكي تزدهر حياتهم من خلال بناء اسر ومجتمعات قوية وقادرة على تحمل الانقسامات الناجمة من من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي يستثمر في المجتمعات المحلية التي تعد من أكثر الأطراف فاعلية في الاستجابة المباشرة للازمة ، فضلا عن أشراك الجميع في تقديم الخدمات بغض النظر عن الجنس او العرق أو الدين فعندما لا يستطيع البعض من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل والأجور العادلة يدفع الجميع تكلفة باهظة الثمن ، كما وقد يؤدي التمكين إلى توسيع الفرص المتاحة أمام الجميع لرسم مستقبلهم وإعلاء أصواتهم في المجتمعات التي ينتمون إليها حيث يتطلب دعم التمكين الاجتماعي في الأزمات تقوية المرحلة الأخيرة من برامج اللامركزية للمجتمعات المحلية وتعزيز المساءلة التي يحركها المواطنون من القاعدة إلى القمة [١٩].

٥- **تحويل الهشاشة الى فرصة للتجديد/الحوار المجتمعي** يهدف الحوار المجتمعي الى المساهمة الايجابية في المجتمعات على جميع المستويات عبر آليات مختلفة بقصد حل المشكلات المتأصلة على المستوى المحلي فهو يعمل على أظهار حقيقة ان الخلافات او النزاعات يمكن ان تدار وتحل سلميا ، كما يمكن ان تعزز في المجتمعات فكرة الإنصات والتفهم وذلك من خلال اكتساب المعرفة وفهم وجهات نظر الآخرين ، ولاسيما ان عملية الحوار لا تقوم على مبدأ الاتفاق مع الأخر في الرأي فيمكن للأشخاص والمجتمعات التأقلم والتعايش بشكل سلمي من خلال احترام بعضهم البعض دون الحاجة إلى الاتفاق مع ما يعتقد هاو يقوم به الطرف الأخر وهذا يمكن الأشخاص ذووا الخلفيات السكانية المختلفة والاحتياجات والتوقعات المتنوعة أن يتعايشوا معا ، كما يسهم الحوار في توفير فرصة لتخطيط جماعي خلاق وتنفيذ نظم تعظم المزايا وتقلل من العيوب بدلا من اللجوء الى منافسات غير نزيهة تضع مبدأ السلمية جانبا وتعقد الأمور أكثر مما هي عليه [٢٠].

٦- **تحويل الهشاشة إلى فرصة للتجديد/العقد الاجتماعي الجديد** أن تجليات الوضع الراهن وما ارتبطت به من تحديات غير مسبوقة قد أسهمت بشكل أو بآخر في تخطي قضـــــايا الفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان لاسيما بعد سقوط الحدود الجغرافية التقليدية للدولـــــة ، الأمر الذي يتطلب ضرورة حماية أمن الإنسان الذي يرتبط بأمن الدولة ويعزز حقوق الإنســـــان ويقوي التنمية البشرية ويحمي الإفراد والمجتمعات من التهديدات الاجتماعية والسياسية [٢١].

يستهدف العقد الاجتماعي الجديد وكما اقترح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للقضاء على الفقر ، حيث دعت هذه الاستراتيجية الى أبرام عقد اجتماعي جديد بين الدولة و السوق و المجتمع على أساس من التكامل والتضافر و تنمية معايير التعاون والحياة الجمعية ، بعبارة اخرى ابرام عقد بين الناس ومنظومات القيم والضوابط من جهة ، وبين مصدر الإشباع المادي للحاجات الإنسانية ممثلا في السوق من جهة أخرى ، وعلى يبدو أن كتاب الاستراتيجية عدوا العولمة و من ثم انحسار دور دولة الرفاهية هو قدر لا يمكن تجنبه ، و لذلك فان العقد المشار اليه يشير الى المجتمع ولا يشير الى الدولة وهو يرتكز على شبكات الأمان الاجتماعي و ليس على دور السلطة السياسية ، ان للعقد المقترح أهمية في أطار التنمية المستدامة التي تستهدف تعزيز الفرد في حياة مجتمعية ورفع مستوى المعيشه من خلال زيادة دخلة و تمكينه من ممارسة أدواره بوصفة طاقة منتجة فاعلة و ليس مجرد متقبل مساعدات ، أن مقترح العقد الجديد لا يشير الى آليات محدودة وواضحة سوى شبكات الأمان الاجتماعي و هي ليست فاعلة بالضرورة كما أنها ليست بديله للدولة ، من جانب أخر فأن تعريف الفقر في استراتيجية إزالة الفقر يحتاج الى أعادة تعريف أجرائي وجعله منسجما مع التطورات إلي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة ، و بهذا فان التنمية المستدامة تحتاج الى تمويل فضلا عن برامج يتم الأعداد لها مسبقا و تنفيذها و تقويمها [٢٢].

سادسا : مسارات العودة والتأهيل والادماج لأسر المرتبطين بداعش

مسارات العودة : في ايار ٢٠٢١ بدأت الحكومة العراقية عملية إعادة مواطنيها من مخيم الهول الى العراق حيث يبدأ مسار العودة الطوعية من عملية التسجيل والفرز والتحقق اذ يقوم وفد من الحكومة العراقية يتألف من منتسبي الأجهزة الأمنية يقوده جهاز الأمن الوطني بتسجيل العراقيين الذين يحتمل عودتهم وذلك من خلال زيارات منتظمة الى مخيم الهول ، ومن ثم يتم إجراء عملية الفرز في وقت لاحق في العراق بهدف تأكيد هوية المواطنين المسجلين والتدقيق بشان احتمال ارتكابهم جرائم سابقة وبعد ذلك يتم إصدار تصريح للعوائل التي تمت

تبرئتها من جميع المسؤوليات الجنائية او التي لم يثبت عليها ادلة بالادانة او الاتهام لغاية وصول لجنة التحقق، مما يسمح لها الشروع في عملية العودة.

بعد موافقة مجلس الأمن الوطني العراقي على وجبة عائدين محددة تتم عملية النقل من مخيم الهول بإشراف وزارة الهجرة والمهجرين اذ تتحرك القوافل بمرافقة أمنية تقودها العمليات المشتركة التابعة للقائد العام للقوات المسلحة العراقية وتواصل طريقها الى مركز الأمل للتأهيل المجتمعي في القيارة حيث الإقامة، قد يساعد التدقيق الامني الحكومة العراقية والقوات الامنية في تحديد المنتمين الى داعش واعتقالهم بما في ذلك اولئك الذين ارتكبوا انتهاكات وجرائم جسيمة وذلك لمنع الافلات من العقاب[٢٣].

أهم الإحصاءات [٢٤] :

- بلغ عدد الوجبات التي تم تفويجها من مخيم الهول الى مركز الامل (٢٩) وجبة لغاية الان.
- بلغ عدد العوائل التي تم استقبالها من مخيم الهول السوري (٢٤٤٨) عائلة بواقع (٩٥٣٦) فرد .
- بلغ عدد العوائل المتبقية في مركز الامل (٥٧٩) بواقع (٢٢٢٧) فرد.
- بلغ عدد العوائل المغادرة من مركز الامل (١٩٧٠) بواقع (٧٢٩٤) فرد.
- بلغ عدد الوثائق التي تم إصدارها (٣٣٣) هوية الأحوال الشخصية، (٨١٠) جنسية عراقية، (٨١٢) بطاقة وطنية، (١٠٠) عقد زواج للساكنين في المركز.
- تم توزيع (٢٩٥٦٦) سلة غذائية، (٣٤٠٦٩) سلة صحية، (٢٠٨٠) سلة ملابس.

مسارات التأهيل : ان خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة تنظيم داعش ولمدة تقارب ثلاث سنوات ولد حاضنات للتطرف والارهاب والعنف الناجم عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها الاطفال والشباب وحتى الدروس التعليمية للبالغين في تلك المناطق مما ترك الامر اثارا نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي [٢٥].

يعد مركز الأمل للتأهيل المجتمعي المحطة الرئيسية في عملية التأهيل الذي يقع في محافظة نينوى/ ناحية القيارة/ قرية الجدعة هو عبارة عن مخيم سابق للنازحين داخليا توقف العمل فيه في عام ٢٠٢٠ وأعيد افتتاحه ثانية مطلع عام ٢٠٢١ كموقع مرور مؤقت مخصص للعوائل العراقية العائدة من مخيم الهول ، وهو واحد من سبع مخيمات ضمن مجمع اكبر للنازحين الداخليين في المنطقة نفسها وجميع تلك المخيمات مغلقة الان حيث تم إغلاق أخرها وهو مركز (جدعة٥) ، كما تقع مسؤوليات ادارة المركز وتنسيق الامور اليومية على عاتق وزارة الهجرة والمهجرين،وان القوة المسؤولة عن امن المركز تشمل قيادة عمليات نينوى وقيادة شرطة محافظة نينوى، علما ان الاسم السابق للمركز كان (الجدعة ١) ومن ثم (مركز الجدعة للتأهيل النفسي

والمجتمعي) وألان ينضوي تحت مسمى مركز الأمل للتأهيل المجتمعي، كما تبلغ القدرة الاستيعابية للمركز حوالي (٢٢٠٠) خيمة بعد التوسعة وتبلغ مساحة المركز (٢٠٣٦٦٩) م وعدد القطاعات (٥) قطاعات.

يشكل مركز الأمل للتأهيل المجتمعي نقطة مرور مؤقتة لحين وضع الترتيبات اللازمة لتمكين عودة العوائل الى المناطق الأصلية او الى الوجهة التي يتم اختيارها، ومن خلال الإقامة في المركز ولمدة لا تقل عن (٩٠) يوم يتمتع فيها القاطنون بإمكانية الوصول الى الخدمات الأساسية والدعم مثل الرعاية الصحية ، الدعم الغذائي، والدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم، والتدريب المهني، والحماية من العنف وسوء المعاملة والاستغلال، فضلا عن برنامج الاتصالات والزيارات المنتظمة والربط العائلي والعشائري مع عائلاتهم وأقاربهم خارج المركز ويتم تزويدهم بالمساعدة القانونية للحصول على الوثائق والوصول الى المحاكم حيث يتم توفير هذه الخدمات من قبل الحكومة العراقية وبدعم دولي أيضا.

لاحقا يخضع الإفراد المستضافون في مركز الأمل الى تصريح امني إضافي لمواصلة رحلتهم الى مناطق عودتهم والتي قد تشمل مناطق الأصل او غيرها من المواقع التي تختار العائلات الاستقرار فيها وعند تأكيد الكفيل وبمجرد الحصول على تصريح امني وخطابات المغادرة صادرة من ادارة المركز بعد عملية التقييم النهائي والدقيقة التي تقوم بها (الخلية النفسية والاجتماعية) تغادر العائلات وتتوجه الى الواجهات التي يختارونها.

وندرج في أدناه تفاصيل برامج التأهيل في مركز الأمل للتأهيل المجتمعي :

١- البرامج والاستشارات والخدمات الطبية وتشمل: (اللقاحات والتطعيم، دواء وعلاج للإمراض المزمنة والعضوية المفاجئة، رعاية طبية للحوامل، جلسات توعية طبية، تحليلات وأشعة وسونار، احالة الى المستشفيات، إطراف صناعية ومستلزمات طبية، تشخيص الإمراض والاستشارات الطبية، مواد تعقيم وتطهير وحماية، معالجة سوء التغذية للأطفال)

٢- البرامج والاستشارات والخدمات التعليمية وتشمل: (روضة وحضانة للأطفال دون سن المدرسة، دروس تعليمية غير نظامية، دروس تعليمية في المدارس الحكومية، دروس تعليمية لمحو الامية (تعليم الكبار)، محاضرات تعليمية وتثقيفية متنوعة) .

٣- البرامج والاستشارات والخدمات القانونية وتشمل: (إصدار الوثائق، توثيق حالات مثل الزواج والطلاق والولادة والوفاة، استعادة الممتلكات ، ترويج المعاملات، توعية قانونية في الحقوق والواجبات والمخاطر والمخالفات، الشمول براتب الرعاية الاجتماعية، استشارات قانونية عامة)

٤- البرامج الرياضية والترفيهية ورعاية المواهب وتشمل: (مساحات صديقة للطفل، العاب وانشطة رياضية، رسم، خط وزخرفة، نحت، تشكيل، فنون يدوية، مسرح، جولات ميدانية ترفيهيه، موسيقى وغناء، ساحة وميدان، احتفالات ومهرجانات).

٥- البرامج والاستشارات المتعلقة بالمهن والعمل وسبل كسب العيش وتشمل: (النجارة، برنامج حقائب الكرامة، الحلاقة للرجال، الحاسوب، الخياطة، فنون الطبخ، الحلاقة والتجميل للنساء، مهارات حياتية وصناعة يدوية، العمل مقابل النقد، مواد غذائية ومنزلية، المال من اجل التسوق).

٦- برامج التواصل والزيارات مع الأهل والأقارب وتشمل: (اتصالات هاتفية، زيارات ومقابلات داخل المركز مع الأهل والأقارب، زيارات ومقابلات مع المسؤولين داخل المركز ، زيارات ومقابلات وجهاء وشيوخ العشائر داخل المركز، التعرف على وضع مناطق الاصل والشان العام من خلال الاخرين).

٧- برامج واستشارات وخدمات الدعم النفسي وتشمل: (جلسات استماع فردية، جلسات استماع وتحفيز جماعية، تدريبات وتمارين نفسية، احالة الى متخصصين في العلاج النفسي، ورش وندوات نفسية، محاضرات توعية وتثقيف نفسي، التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، مخاطر الزواج المبكر على الفتيات، مخاطر عمالة الأطفال واستغلالهم، النظافة والعناية الشخصية وترحيل النفايات، إشغال أوقات الفراغ، أساليب رعاية الأطفال وحمايتهم وتعليمهم، مهارات حياتية متنوعة، جلسات توعية خاصة بالنساء، جلسات توعية عامة).

٨- برامج واستشارات وخدمات التعايش وبناء السلام وتشمل: (تعبئة وتثقيف بقضايا المجتمع، بناء قدرات السكان لقبول التنوع، حل النزاعات ومعالجة المشكلات، سبل النجاح وتحقيق السعادة للفرد والمجتمع، تعزيز قيم المواطنة في المجتمع، مواجهة التضليل الإعلامي، التعاون والعمل التطوعي، التعايش السلمي وقبول الأخر).

ومن الجدير بالذكر ان جميع البرامج التي تم ذكرها انفا يتم تنفيذها من قبل وزارة الهجرة والمهجرين وبالتعاون والتنسيق مع منظمات دولية وأخرى محلية كل حسب اختصاصه ومجال عملة.

مسارات الادماج المجتمعي: تمثل عودة العراقيين من شمال شرق سوريا جهدا يسهم بشكل او بأخر في حل أزمة النزوح الواسعة النطاق اذ تتبنى خطة الحكومة العراقية والأمم المتحدة دعما شاملا لإعادة الاندماج على المدى الطويل والتي تتمثل بتبني مقاربة (مجتمع للجميع) لمساعدة الافراد الذين يعانون نزوحا طال أمده داخل وخارج العراق بما في ذلك المجتمعات المحلية المضيفة، ان دعم برامج الادماج لاسر المرتبطين بداعش لا يعد ترفا اجتماعيا بل ضرورة امنية وانسانية لتحقيق السلام ومنع عودة التطرف ولا يمكن ان يتم ذلك دون وجود تكاتف وتكييف يتبنى رؤية شاملة تدمج الاعتبارات القانونية والسياسية والإنسانية.

ان عودة العوائل وإدماجهم في المجتمع تعد من المشكلات المعقدة حيث ما زال العديد يرفضون عودتهم اذ يعتبرونهم عوامل مساعدة ومحتملة لتجديد أنشطة التنظيم وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذل من قبل

الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الا ان المخاوف الامنية والقضايا العشائرية ما تزال العائق الأساس الذي يحول دون عملية الإدماج المجتمعي [٢٦].

إن عملية الإدماج المجتمعي ينبغي ان تأخذ ثلاث مستويات رئيسية وتتضمن الاتي:

١- الدعم على مستوى المجتمعات المحلية:إن بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار المجتمعي وإعادة الإدماج المستدام، فضلا عن تطوير قدرات الشركاء المحليين ذوي العلاقة مثل قادة المجتمعات المحلية وهياكل السلام ومنظمات المجتمع المدني والقوى الفاعلة على تعزيز قبول الاخر ، اذ تركز هذه البرامج على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للعوائل العائدة، ولتعزيز فعالية هذه البرامج لابد من مراعاة السياق المحلي والخصوصية الثقافية وتشجيع المشاركة المجتمعية الحقيقية من قبل جميع الافراد فضلا عن دمج نهج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان.

٢- والدعم على مستوى المؤسسات: يعد الدعم المؤسساتي من الركائز الأساسية في عملية الإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين بداعش ليشمل في ذلك إبعاد تربوية ونفسية واجتماعية واقتصادية وقانونية، الأمر الذي يقع على عاتق الوزارات القطاعية كل حسب مهامه ومنها (وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة ، وزارة الداخلية ومجالس المحافظات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والسلطة القضائية)، ان تعزيز الدعم على مستوى المؤسسات يتطلب وجود استراتيجية وطنية واضحة لإعادة الإدماج مدعومة سياسيا وتوفير تمويل حكومي ودولي مخصص لهذه البرامج وتنسيق عالي بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فضلا عن وجود كوادر مهيئة وتراعي نهج حقوق الإنسان والخصوصية الاجتماعي[٢٧].

٣- الدعم على مستوى الإفراد: يعد دعم الإفراد من الإجراءات المكملة لعملية الإدماج المجتمعي فالإدماج الفردي يعد يمثل البنية التحتية الأساسية لبناء التعايش السلمي بشكل أوسع وأكثر فعالية ويتطلب ذلك استجابات مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهنية والصحية لكل فرد ، وبهذا يعد الدعم على مستوى الإفراد المدخل الحقيقي لتحقيق تعاف شامل ولاسيما حين يكون قائما على مبدا الفهم الانساني والتمكين والكرامة [٢٨].

من الجدير بالذكر ان إبقاء اسر المرتبطين بداعش من دون برامج الإدماج الاجتماعي الفعالة والكفوئة من شانه إن يولد مجموعة من المشكلات وعلى المستوى البعيد منها خلق جيل جديد منبوذ يعاني من الحرمان والإقصاء والتهميش والشعور بالمظلومية وقد يكون ذلك محفزا للانتقام والسلوك الإجرامي والإرهابي ، ولاسيما ان استبعاد اي جماعة من محيطها الاجتماعي قد يؤدي ذلك الى شعورهم بالضعف والاهانة فتزداد تمركزا حول ثقافتهم وعقيدتهم وبالتالي تزداد تعصبا وحقدا على الجماعات الأخرى الامر الذي يتبلور عنه ممارسات تعرقل مقومات السلم المجتمعي قد تكون معلنه او خفية [٢٩].

سابعا: عرض تجارب دولية في الادماج المجتمعي (٣٠) .

١- تجربة المغرب (المحتجزون) :

البرنامج:	برنامج (مصالحة)
ماذا يقدم:	نزع التطرف وإعادة الإدماج للمحتجزين المدانين بجرائم ارهابية
آلية العمل:	ينفذ داخل السجون، ويتضمن تدريباً دِينياً ونفسياً ومهنياً. الالتحاق بالبرنامج طوعي، مع إمكانية تقليص مدة العقوبة.
المدة الزمنية:	منذ عام ٢٠١٧، تم تنفيذ خمس دورات، بما في ذلك دورة واحدة مخصصة للنساء.
الأدلة / التقييم:	يتلقى الخريجون أحياناً عفواً ملكياً. التقييمات خارجية محدودة، مع بعض الأدلة النوعية على النجاح من خلال انخفاض معدلات العودة إلى الجريمة.

٢- تجربة المملكة العربية السعودية (المحتجزون والعائدون)

البرنامج:	مركز الرعاية لإعادة التأهيل (المعروف أيضاً باسم الحائر)
ماذا يقدم:	يعيد تأهيل المتطرفين والعائدين.
آلية العمل:	برنامج سكني غير احتجازي يمتد من ٨ إلى ١٢ أسبوعاً، ويشمل الإرشاد الديني، والعلاج النفسي، ودعم إعادة الإدماج الاجتماعي.
المدة الزمنية:	يعمل منذ منتصف العقد الأول من الألفية، وتم توسيعه بعد تمرد عام ٢٠٠٤.
الأدلة / التقييم:	يدعي البرنامج تحقيق معدلات نجاح عالية، إلا أن التقييمات داخلية، والشفافية الخارجية لا تزال محدودة.

٣- تجربة اندونيسيا (المحتجزون، العائدون ، الاسر)

البرنامج:	برنامج نزع التطرف وإعادة الإدماج بقيادة الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب
ماذا يقدم:	إعادة تأهيل المحتجزين والعائدين والأسر من خلال الإدماج الأيديولوجي والاجتماعي.
آلية العمل:	يشمل عملية مكونة من خمس مراحل، مع مشاركة قوية للمجتمع المدني ضمن خطة العمل الوطنية لعام ٢٠٢٠.
المدة الزمنية:	نفذ بشكل غير منتظم منذ عام ٢٠٠٥، وتم تنظيمه بشكل رسمي تحت إشراف الوكالة الوطنية لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١٠.
الأدلة / التقييم:	التقييمات متباينة، وُجّهت إليه انتقادات بسبب الجمود الأيديولوجي، لكنه حظي بإشادة على مستوى إشراك المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني.

٤- تجربة باكستان (الأعضاء السابقون في الجماعات المتطرفة)

البرنامج:	برامج نزع التطرف والتحرر
ماذا يقدم:	يعيد تأهيل المقاتلين السابقين، ومعظمهم من الشباب، من خلال الدعم النفسي والديني والتعليمي.
آلية العمل:	تدار من قبل الجيش (سابون، راستون)، وتشمل مراحل منظمة ومشاركة الأسر.
المدة الزمنية:	يعمل منذ عام ٢٠٠٩.
الأدلة / التقييم:	توجد بعض المراجعات الأكاديمية الخارجية، معروف بتقديم رعاية لاضطراب ما بعد الصدمة وإعادة إدماج الأطفال. الاستراتيجية الوطنية تعاني من التشتت.

٥- تجربة نيجيريا (الأعضاء السابقون)

البرنامج:	عملية الممر الآمن
ماذا يقدم:	توفر إعادة التأهيل والإدماج للمنشقين عن جماعة بوكو حرام.
آلية العمل:	برنامج يمتد من ٦ إلى ١٢ شهراً، يجمع بين الإرشاد الديني، والدعم النفسي، والتدريب على سبل كسب العيش.
المدة الزمنية:	تم الشروع به في سنة ٢٠١٦
الأدلة / التقييم:	تحققت بعض النجاحات في إعادة الإدماج، لكن توجد تقارير عن مقاومة مجتمعية ونقص في بيانات المتابعة على المدى الطويل.

٦- تجربة الصومال (الأعضاء السابقون)

البرنامج:	البرنامج الوطني لمعالجة وإعادة تأهيل المقاتلين المفككين عن الجماعات المسلحة
ماذا يقدم:	يعيد تأهيل المقاتلين والأعضاء السابقين في جماعة الشباب.
آلية العمل:	يقدم الإرشاد النفسي، والحوار الديني، والتدريب المهني، وإعادة الإدماج الأسري بدعم دولي.
المدة الزمنية:	يعمل منذ بدايات سنة ٢٠١٠ ولديه مراكز متوسعة.
الأدلة / التقييم:	محدود بسبب انعدام الأمن، توجد أدلة غير رسمية على النجاح، بدعم من شركاء دوليين مثل المنظمة الدولية للهجرة (في السابق) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من الهام جدا الاطلاع على التجارب الدولية في مجال الادماج الاجتماعي وذلك للتعرف عليها واستلهام بعض الدروس بما ينسجم ويتلاءم مع طبيعة المجتمع العراقي ،اذ وبالرغم مما تقدمه التجارب الدولية من دروس قيمة في المصالحة وبناء السلام والعدالة الانتقالية والتمكين المجتمعي الا إن تطبيقها الحرفي في مجتمع أخر قد يؤدي الى نتائج عكسية اذ أهملت الخصوصية الثقافية والديمغرافية والسياسية والاجتماعية إن الأمر يتطلب فهما معمقا للسياق المحلي ، وبهذا تعد التجربة العراقية في مجال إعادة تأهيل وإدماج اسر المرتبطين بداعش من التجارب الفريدة والنوعية لأنها تتعامل مع متغيرات وتحديات كثيرة منها عامل التنوع والاختلاف و عدد الإفراد فضلا عن المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وعوامل أخرى تتعلق بالجانب السياسي والمؤسساتي.

الاستنتاجات

١- من خلال الملاحظات الميدانية والقراءات التحليلية تبين ان نسبة عالية جدا من اسر المرتبطين بداعش لهم نوايا جادة وحقيقية للعودة والاستقرار في مناطقهم الاصلية او مناطق بديلة وكذلك مساعدة الاجهزة الامنية والبدء بحياة جديدة والمشاركة المجتمعية ، كما لديهم محذورات معتد بها تتعلق بمرحلة الاندماج تتمثل في الحصول على فرصة عمل او الحصول على سكن مناسب الامر الذي يتطلب الدعم والاسناد من الجهات ذات العلاقة.

٢- من ابرز التحديات التي تعيق عملية الإدماج المجتمعي لأسر المرتبطين داعش هي الملاحقات العشائرية ورفضهم من قبل المجتمع المحلي خصوصًا في المناطق التي شهدت جرائم عنف على يد التنظيم، مما يؤسس لنوع من العقاب الجماعي، فضلا عن صعوبة الحصول على فرص العمل ومكان مناسب للسكن لاسيما ان اغلب منازلهم قد هدمت بالكامل.

٣- إن أكثر هذه الأسر هم من النساء والأطفال وتشمل (أرامل المقاتلين ، زوجات معتقلين او مفقودين، أطفال يتامى او إباء ملاحقين امنيا) ومن الجدير بالذكر ان اغلب الأطفال غير معروفي النسب لاسيما ان إنجاب الأطفال وبإعداد كبيرة باعتبارهم (أشبال الخلافة) كانت وما زالت جزء مهم من إستراتيجية داعش الايدولوجية لذلك شجع الزواج وتعدد الزوجات من نساء محليات وأجنبيات.

٤- عدم امتلاك الوثائق الرسمية او فقدانها تعد من ابرز التحديات التي تواجه اسر داعش في الإدماج المجتمعي ومنها (شهادة الولادة ، شهادة الوفاة، عقد الزواج ، وثيقة الطلاق..) ويرجع السبب في ذلك الى الولادة خارج النظام الرسمي للدولة حيث تم تسجيل ألاف الولادات في سجلات داعش او دون تسجيل وكذلك توثيق حالات الزواج، فضلا عن خوف البعض من الملاحقة الأمنية حيث كثير من الأسر قامت بإتلاف وثائقها او

تزويرها خوفا من الاعتقال او الوصم ، الامر الذي يجعلهم عرضة لمزيد من التهميش والانفصال عن الدولة كمؤسسة حامية.

٥- البرامج الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ركزت على الاحتواء المؤقت لا على التمكين المستدام، من خلال تقديم مساعدات أساسية في المخيمات أو مناطق العودة، مع غياب واضح لبرامج التأهيل النفسي، والتعليم المعوض، والتمكين الاقتصادي طويل الأجل.

٦- العوامل العشائرية والسياسية لعبت دورا مركزيا في عرقلة أو تسهيل الإدماج، حيث تفاوتت فرص العودة والإدماج من منطقة لأخرى بناء على التوازنات القبلية أو التوافقات المحلية، لا على معايير حقوقية أو قانونية موحدة.

٧- غياب العدالة الانتقالية والمصارحة المجتمعية زاد من تعقيد الإدماج إذ لم تفعل أي آلية وطنية لمعالجة إرث العنف ومشاعر الضحايا، مما يجعل الإدماج مشوبا بالتوتر والصراع الكامن.

٨- على الرغم من التحديات توجد بوادر لنجاحات جزئية في الإدماج، لاسيما في المناطق التي شهدت وساطات عشائرية ناضجة أو جهود فردية لمصالحة مجتمعية، ولتأكيد ذلك لم تشهد مناطق العودة لاي خرق امني او اجتماعي من قبل هذه الأسر.

٩- التجربة العراقية في إدماج أسر داعش ما زالت في مراحلها الأولية والتجريبية وهي بحاجة إلى مراجعة إستراتيجية شاملة تنطلق من مقاربة تعتمد:

- الفصل بين الجريمة والانتماء الأسري
- العدالة الاجتماعية
- حماية حقوق الطفل والمرأة
- تعزيز النهج التشاركي بين الدولة والمجتمع

١٠- إن تأهيل أسر المرتبطين بتنظيم داعش لا يمكن أن يتم ببرامج قصيرة المدى، او منفصلة عن السياق المجتمعي بل يجب أن تبنى على أساس نهج شمولي طويل الأمد يراعي التمايز داخل الفئة المستهدفة ويعمل على ترميم الإنسان وإعادة بناء الثقة وتهيئة البيئة الاجتماعية لقبول العودة والإدماج .

١١- ان برامج إدماج أسر المرتبطين بتنظيم داعش في العراق لا يمكن ان تعالج بمنظور أمني فقط بل تتطلب مقاربة شاملة متعددة الإبعاد ، فضلا عن وجود إرادة سياسية واضحة ورؤية مجتمعية ناضجة وبرامج مستندة إلى مبادئ حقوق الإنسان لا إلى منطق الانتقام والعقاب.

١٢- عدم كفاءة وكفاية التخصيصات المالية لبرامج التأهيل والإدماج ، إن توفير التخصيصات المالية المستقرة والمخطط لها هو حجر الأساس لإنجاح برامج التأهيل والإدماج وتحويلها من تدخلات محدودة إلى سياسة وطنية فاعلة تضمن الأمن المجتمعي والاستقرار المستقبلي.

سياسات اجتماعية مقترحة في التأهيل والادماج

❖ **أهداف السياسة**

تهدف هذه السياسة إلى حماية الإفراد ، وتحقيق الأمن الوطني، ومكافحة التطرف عبر مسارات فردية متدرجة لإعادة إدماج أسر المرتبطين بداعش المتواجدة في مركز الأمل للتأهيل المجتمعي، السياسة تجمع بين العدالة، الحماية، التأهيل النفسي–الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي مع آليات رقابة ومؤشرات أداء واضحة.

❖ **نطاق التطبيق**

١- الفئات المستهدفة تشمل كل الإفراد (الزوجات، الأطفال، الأقارب المباشرين) المتواجدين ضمن مركز الأمل للتأهيل المجتمعي، والذين تم تصنيفهم كعائلات مرتبطة أو عائدين.

٢- لا تشمل السياسة عناصر لهم قضايا جنائية خطيرة ومدانين بجرائم الارهاب.

❖ **المؤسسات الرسمية المعنية**

١- وزارة الهجرة والمهجرين

- إعداد سياسة وطنية شاملة للإدماج المجتمعي تتضمن آليات إدماج الأسر العائدة مع تحديد الأدوار والمسؤوليات، وذلك لضمان حصولهم على الخدمات الأساسية مثل (الصحة ، التعليم، العمل ، التدريب ....).
- ضمان العودة الطوعية والآمنة والمنظمة عن طريق إنشاء لجان محلية للمصالحة المجتمعية بالتنسيق مع وجهاء المناطق والزعامات العشائرية.
- تطوير وتعزيز برامج التأهيل داخل مركز الأمل ولاسيما تبني برامج علمية وتطبيقية تتعلق بموضوع نزع التطرف لأسر المرتبطين بداعش لان المركز يفتقر لمثل هذه البرامج على الرغم من أهميتها البالغة.
- إطلاق برامج التهيئة المجتمعية في مناطق العودة من خلال تنفيذ حملات التوعية والتثقيف لكسر الحواجز النفسية والاجتماعية اتجاه الأسر، فضلا عن تدريب فرق وساطة مجتمعية لفض النزاعات ومنع حالات الانتقام والرفض.

٢- وزارة المالية:

- إدراج موازنات خاصة ضمن الموازنة العامة تعنى بتمويل برامج التأهيل والإدماج المجتمعي للأسر العائدة بما يضمن استمرارية تنفيذها وعدم تبعيتها للمساعدات الخارجية أو التمويل الطارئ.

- إنشاء صندوق وطني لبرامج إعادة التأهيل والإدماج المجتمعي تديره الدولة ويمول من قبل التخصيصات المركزية ومساهمات المنظمات الدولية والشراكات مع القطاع الخاص.
- تخصيص موارد مالية لبناء البنية التحتية للخدمات الداعمة لبرامج التأهيل والإدماج المجتمعي وتتضمن إنشاء مراكز التأهيل النفسي والمجتمعي في مناطق العودة ومراكز التدريب المهني.
- إطلاق موازنة طوارئ للاستجابة السريعة من خلال تخصيص مبالغ طوارئ تصرف من وزارة المالية فورًا عند حدوث موجات عودة كبيرة أو تطورات أمنية تستدعي توسيع الاستجابة الإنسانية والاجتماعية دون انتظار إجراءات الموازنة العامة.

٣- جهاز الأمن الوطني

- اعتماد منهج استباقي يقوم على أساس تحليل المخاطر الفردية في مناطق العودة وتعزيز عمليات المراقبة والرصد.
- اجراء التقييمات النفسية والسلوكية والفكرية لهذه الآسر في مناطق العودة من خلال ادوات علمية لتقييم حالات العائدين لاسيما الشباب والنساء والتعاون مع متخصصين نفسيين واجتماعيين.

٤- مستشارية الأمن القومي

- دعم مراكز التأهيل الفكري والنفسي في مرحلتي التأهيل والاندماج بالتعاون مع الجهات المتخصصة وذلك لدعم من يشتبه بحملة الأفكار المتطرفة من خلال جلسات الحوار الديني المعتدل ونبذ خطابات الكراهية، فضلا عن دعم نفسي متخصص واشراكة في برامج تعليمية ومهارية بديلة.
- ضرورة الحد من عسكرة ملف التأهيل والاندماج المجتمعي ، والتأكيد على إدارة ملف إدماج الأسر العائدة من منظور امني وقائي، الامر الذي يتطلب تحويل المقاربة الأمنية من الردع الى الحماية الوقائية والشراكة المجتمعية والتحليل الذكي للمخاطر.
- إعداد تقارير دورية لصناع القرار حول أوضاع الأسر العائدة خلال مرحلة الاندماج المجتمعي وتتضمن نسب العائدين وحالة المجتمعات المستقبلة والتحديات الميدانية مع رفع التوصيات الإجرائية لتحسين الأداء الأمني والإنساني معا.

٥- وزارة العدل

- معالجة الوضع القانوني للأطفال مثل (إثبات النسب، إصدار الوثائق الرسمية مثل شهادة الميلاد وغيرها).
- تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات وتوفير تعويضات لعوائل المتضررين من داعش وضحايا الارهاب والشهداء

- تسوية الملفات القضائية العالقة للمعتقلين والمتهمين بانتمائهم للارهاب والجماعات المسلحة.

٦- وزارة الداخلية

- تعزيز الدور الأمني الوقائي من خلال التدقيق الأمني للأسر العائدة في المجتمع المحلي وإصدار الهويات والأوراق الرسمية المفقودة ، فضلا عن توفير الحماية للمجتمعات المحلية عند إعادة الاسر .

٧- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

- الإيواء والرعاية للأطفال اذ تستقبل الوزارة الأطفال الأيتام في دور الدولة وتخضعهم لبرامج خاصة تعنى بالتأهيل والإدماج مع تقديم الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- دمج الأسر مهنيا من خلال برامج إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي التي تعتمد على التدريب المهني الذي يتيح للإفراد توفير فرص عمل مدرة للدخل.
- شمول الإفراد برواتب شبكة الحماية الاجتماعية التي توفر مساعدات نقدية للفئات الضعيفة، ولاسيما النازحين والعائدين إلى المناطق التي تحررت من داعش.

٨- وزارة التربية

- إعادة دمج الأطفال في المدارس.
- تطبيق برامج التعليم المسرع .
- تدريب الكادر التربوي على التعامل مع الأطفال الذين مروا بتجارب صدمات.

٩- وزارة الصحة

- توفير الدعم الصحي والنفسي (خدمات الصحة العقلية، علاج الصدمات، برامج تأهيل طويلة المدى).
- توفير رعاية خاصة للأرامل والأيتام، وخدمات الصحة الإنجابية للنساء.

١٠- وزارة التخطيط

- دمج برامج إعادة التأهيل ضمن الخطط التنموية الوطنية.
- التنسيق مع المانحين والمنظمات الدولية لتامين التمويل للمشاريع الخاصة بإعادة التأهيل والإدماج المجتمعي.

١١- وزارة الشباب والرياضة

- توفير أنشطة شبابية ورياضية وثقافية تساعد على إعادة الاندماج الاجتماعي وتخفيف من الوصم الاجتماعي.

❖ **النتائج المتوقعة**

١- على المستوى الاجتماعي

- تقليل الوصمة الاجتماعية تجاه الأسر العائدة عبر حملات التوعية وبرامج المصالحة.
- إعادة إدماج الأطفال في المدارس مما يقلل من خطر تسربهم أو انحرافهم.
- إعادة بناء العلاقات المجتمعية عبر تعزيز الدور الايجابي للعشائر والمجتمع المدني والمجالس المحلية.

٢- على المستوى الاقتصادي

- تمكين الأسر اقتصاديا عبر التدريب المهني والقروض الصغيرة والمشاريع المدعومة.
- تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية مع زيادة الاعتماد على الدخل الذاتي.
- رفع نسب التشغيل في المناطق المحررة مما يعزز الاستقرار المحلي.

٣- على المستوى النفسي

- تحسن الصحة النفسية للأطفال والنساء من خلال برامج الدعم النفسي والاجتماعي.
- تقليل آثار الصدمة والعنف الناتجة عن تجربة العيش في ظل داعش أو النزوح الطويل.
- بناء ثقة جديدة بالمؤسسات الحكومية عبر تقديم رعاية ملموسة.

٤- على المستوى الأمني

- تقليل احتمالية عودة التطرف لدى الأجيال الجديدة نتيجة الاندماج الإيجابي.
- زيادة الثقة بين المجتمع والأجهزة الأمنية عبر التعاون المشترك.
- إغلاق الثغرات الأمنية المرتبطة بالهوية والوثائق غير الرسمية.

٥- على مستوى الدولة

- تعزيز صورة العراق دوليا كمثال على برامج إعادة إدماج ناجحة بعد النزاعات.
- جذب مزيد من الدعم الدولي من المانحين والمنظمات الأممية.
- المساهمة في الاستقرار الوطني طويل الأمد عبر معالجة جذور التطرف.

❖ **<u>قياس مؤشرات الأداء المقترحة</u>**

١- المجال الاجتماعي

- نسبة الأطفال العائدين الملتحقين بالمدارس خلال ٦ أشهر من العودة.
- نسبة الأسر التي شاركت في برامج المصالحة المجتمعية (جلسات، ورش، أنشطة مجتمعية).
- انخفاض حالات التمييز أو النزاعات المجتمعية المسجلة ضد الأسر العائدة .
- عدد حملات التوعية المنفذة حول تقليل الوصمة الاجتماعية.

٢- المجال الاقتصادي

- نسبة الأسر التي حصلت على مصدر دخل ثابت (وظيفة، مشروع صغير، زراعة...) خلال سنة.
- عدد المستفيدين من برامج التدريب المهني مقارنة بالمستهدف.
- معدل الاعتماد على المساعدات الإنسانية (يُقاس بتراجع الطلب على المساعدات مقابل زيادة الدخل الذاتي).
- نسبة النساء المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي.

٣- المجال النفسي والصحي

- عدد الأفراد المستفيدين من جلسات الدعم النفسي والاجتماعي.
- نسبة الحالات المحولة من الدعم النفسي الأولي إلى خدمات متخصصة (إحالات لمستشفيات/مراكز علاج).
- مستوى الرضا النفسي والاجتماعي (يقاس عبر استبيانات دورية).
- انخفاض السلوكيات السلبية عند الأطفال (قياسات من تقارير المدارس/الأخصائيين الاجتماعيين).

٤- المجال الأمني والقانوني

- نسبة الأفراد الذين حصلوا على وثائق رسمية (هوية، شهادة ميلاد، بطاقة سكن) خلال فترة ٣ أشهر.
- عدد الأسر التي تم تسوية وضعها القانوني (عدم وجود ملفات قضائية عالقة).
- معدل الحوادث الأمنية المرتبطة بالاسر العائدة (يقاس بتقارير وزارة الداخلية).
- مستوى التعاون بين الأسر والأجهزة الأمنية (يقاس من خلال استبيانات أو مقابلات ميدانية).

٥- مستوى الدولة والبرامج

- نسبة التنفيذ الفعلي لخطط إعادة الإدماج الوطنية (مقارنة بما هو مخطط).
- حجم التمويل الدولي/الوطني المخصص للبرامج سنوياً.
- عدد الشراكات الموقعة مع المنظمات الدولية والمحلية لدعم إعادة الإدماج.
- مؤشر الثقة بالمؤسسات الحكومية لدى الأسر العائدة (من خلال استطلاعات رأي)

المصادر

١- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ٢٠١٣.

٢- United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), 2016 .

٣- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دليل العاملين الاجتماعيين ، اليمن ، ٢٠١٢.

٤- United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), The Rights of Children in Iraq, 2022

٥- فكرت نامق عبد الفتاح وكرار البديري، العراق وتنظيم داعش دراسة في الاسباب المنشئة للارهاب، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية، العدد(٤١)، ٢٠١٥.

٦- International Organization for Migration (IOM), Community Perceptions Towards Families of ISIS Members in Iraq, 2021 p18

٧- اللجنة العليا لاعادة النازحين ، تقرير اعادة الاندماج المجتمعي ، العراق ، ٢٠٢٠.

٨- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع ، ٢٠١٣ .

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ ، بناء المنعة ، ٢٠١٤ .

١٠- هيئة الامم المتحدة للمراة ، منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ١٣٢٥، ٢٠١٥.

١١- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ ، بناء المنعة ، ٢٠١٤.

١٢- عدنان ياسين مصطفى ، جائحة كورونا وبناء المنعة في العراق دروس وفرص ، مركز الرافدين للحوار ، النجف ، ٢٠٢٠.

١٣- عدنان ياسين مصطفى ، رأس المال الاجتماعي : الوجه الأخر للصمود المجتمعي مقاربات نظرية و خيارات تنموية ، دراسة منشورة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠١٨ .

١٤- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تعزيز التماسك الاجتماعي التاطيرألمفاهيمي واثار البرامج ، ٢٠٢٠.

١٥- لويز كورد – فرانك بوسكيه ، بناء مجتمعات سليمة قادرة على الصمود ، مدونات البنك الدولي ، ٢٠٢٠.

١٦- معهد الأرضية المشتركة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، تصميم عملية الحوار المجتمعي ، ٢٠١٦.

١٧- مثال عبد غني العزاوي ، السياسة الاجتماعية و الامن الانساني في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع .

١٨- عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة مخاضات التهميش و فرص التمكين ، ط١ ، دار امجد للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠١٦.

١٩- مجموعة من المؤلفين ، المواطنة والهوية العراقية: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١.

٢٠- سالم توفيق النجفي ، التجارب الاشتراكية في العراق و اثار تحولها الى سياسات السوق واثر العولمة واعادة الهيكلة ، دولة الرفاه الاجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.

٢١- طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط١ ،دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٢- باولا غاريسا، تجاهل الفئة الاكثر ضعفا في العراق : محنة النازحين ، اصدارات مركز المدنيين في الصراع، ٢٠٢١.

٢٣- صدام محمد حميد وخالد عبد الكريم اسماعيل، انعكاسات برنامج التاهيل على حياة المودعين في مركز الجدعة من وجهة نظرهم دراسة ميدانية ، بحث منشور في مجلة التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل / كلية التربية، المجلد (٥)، العدد(١٩)،٢٠٢٥.

٢٤- تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا، ٢٠٠٤.

٢٥- ناهدة عبد الكريم حافظ ، سوسيولوجيا التعايش والسلم المجتمعي، ، بحث منشور في مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد، مجلد (١) ، ٢٠١٨.

٢٦- هشام الهاشمي ، داعش في العراق تحدي اعادة دمج عوائل داعش ، مقال مترجم ، مركز البيان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

٢٩- عادل عبد الجمزة ثجيل، عشر سنوات من الربيع العربي الانعكاسات السياسية والامنية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق، ٢٠٢١.

٣٠- منظمة الهجرة الدولية iom ، وزارة الهجرة والمهجرين، ورشة بروتكول تقييم الاحتياجات للعائدين من مخيمات النزوح ، ٢٠٢٥/٥/٢٦.